# محليات

## نقطة نظام.. برسم مجلس القضاء الأعلى

بقلم: نبيل الملاح

يلاحظ أن مجلس القضاء الأعلى درج منذ زمن طويل على الاكتفاء بعزل القاضي الذي تثبت إدانته، وعدم اتخاذ الإجراء المناسب بحق القاضي الذي يرتكب أكثر من خطأ مهني جسيم والقاضي الذي يطيل أمد التقاضي في الدعاوى من دون وجود مبرر لذلك، وقد يكون سبب ذلك قصوراً في الأحكام المتعلقة بحصانة القضاة.

لقد نص الدستور على المبادئ التالية:

– احترام الدستور والقوانين.

– سيادة القانون أساس الحكم في الدولة.

– حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والمراجعة والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون.

– يحظّر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.

وأعطى قانون السلطة القضائية مجلس القضاء الأعلى صلاحية إعطاء القرار بتعيين القضاة وترفيعهم وتأديبهم وعزلهم بناء على اقتراح وزير العدل، واقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء وبحصانة القضاة وأصول تعيينهم وترفيعهم ونقلهم وتأديبهم وعزلهم.

إن واقع القضاء وأهميته للجميع حكاماً ومحكومين، يتطلب الإسراع بالمعالجة الفورية للخلل الحاصل ووضع إستراتيجية شاملة لتحقيق شعار «نحو قضاء سريع وعادل» يتم من خلالها وضع الخطط والبرامج ومشاريع القوانين اللازمة لتطوير المؤسسة القضائية وإصلاحها.

وسأذكر بعض الأفكار والمقترحات التي كنت قد كتبتها في مقالات سابقة:

١- عدم الاكتفاء بصرف القاضي المتهم بأفعال جرمية كالرشوة مثلاً من الخدمة، وضرورة رفع الحصانة عنه وإحالته إلى محكمة مختصة لتطبيق حكم القانون.

٢- وضع الآليات العملية لمراقبة عمل وأداء القضاة بشكل فعال.

٣- وضع الضوابط والأصول القانونية والفقهية لتفسير النصوص القانونية، وعدم إطلاق يد القضاة منفردين في ذلك.

٤- إزالة التناقضات الحاصلة في بعض الاجتهادات الصادرة عن محكمة النقض.

٥- إعادة النظر بقانون أصول المحاكمات المدنية بما يؤدي إلى إزالة الالتباس الحاصل في بعض أحكامه، وتسريع إجراءات التقاضي، وتعديل الأحكام المتعلقة بالتبليغ والخصومة.

إن تنفيذ ذلك يتطلب تفعيل إدارة التفتيش القضائي ورفدها بالمفتشين المؤهلين من أصحاب العلم والخبرة والنزاهة، وأعتقد أن الملاك الحالي لوزارة العدل لا يساعد على تفريغ العدد اللازم من القضاة، ومن ثم يبقى اقتراح الاستعانة بالقضاة المتقاعدين الذين يتمتعون بالعلم والخبرة والسمعة الحسنة الحل المتاح لذلك.

ويأتي دور إدارة التفتيش القضائي في معالجة الخلل الحاصل في بعض الدعاوى ولدى بعض المحاكم، من خلال الاهتمام بالشكاوى المقدمة للسيد وزير العدل، وعدم التسليم بما يقوله البعض إن هناك استئناساً وطعناً بالنقض، فذلك يعني أن الدعوى ستستغرق سنين طويلة قد يضيع الحق بنهايتها.

ولابد من الإشارة إلى أن تراجع عدد الشكاوى- كما سبق أن صرح مصدر في وزارة العدل لصحيفة «الوطن»- لا يعتبر أمراً إيجابياً في ظل الواقع الذي نشهده، وأخشى أن يكون سبب ذلك يأس الناس من جدوى الشكوى، إلا ما يتابعه السيد وزير العدل بالذات.

لقد وضعت «نقطة نظام» برسم مجلس القضاء الأعلى والسيد وزير العدل، بعد أن قرأت أخباراً عن اجتماعات ولقاءات عقدها السيد وزير العدل للنهوض بالقضاء ومعالجة أوضاعه.

فالمعالجة لن تكون فعالة إن لم تكن صارمة وكاملة، يتحقق من خلالها العدل والعدالة، وعلى القاضي أن يؤمن بأن سلطان القانون عليه وعلينا جميعاً.

**باحث ووزير سابق**

### مشروع قانون: غرامة مليوني ليرة بحق كل من استقدم أو شغل عاملات من دون ترخيص

# قادري لـ«الوطن»: استقدام ٦٧٠ عاملة أجنبية خلال العام الحالي ووردتنا ٢٣٠٠ مخالفة

محمد منار حميجو

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه قادري عن استقدام أكثر من ٦٧٠ عاملة أجنبية إلى البلاد خلال العام الحالي، كاشفة أن عدد المخالفات الواردة إلى الوزارة بلغت نحو ٢٣٠٠ مخالفة معظمها متعلقة بتجاوز الفترة المحددة للعاملات وهي أربع سنوات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكدت قادري أن هناك نحو ١٧ مكتباً مرخصاً في البلاد يعمل في مجال استقدام العاملات، مشيرة إلى أنه تم التشدد في العقوبات في مشروع القانون الذي يدرس حالياً في مجلس الشعب.

ورأت قادري أن الغرامات المالية الحالية ليست رادعة وهي عبارة عن تسلية بالنسبة للمخالفين وبالتالي هم يفضلون المخالفة على تجديد الترخيص والذي يعتبر مكلفا بالنسبة لهم، مضيفة: نريد عقوبات رادعة. وأضافت قادري: موضوع استقدام العاملات يجب أن تحكمه ضوابط كثيرة لأنه موضوع له خصوصيته باعتبار أن من الممكن أن تولد من خلاله جريمة الاتجار بالأشخاص عبر استقدام العاملات.

وأوضحت قادري أن مشروع القانون يهدف إلى وضع حد للمخالفات لتكون رادعا لعدم قيام بعض المكاتب والمتعاقدين معها بأي مخالفة، مشيرة إلى رفع قيمة بدلات الترخيص باعتبار أنها لم تعد تتناسب مع المتغيرات الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

وأدى مشروع تعديل قانون استقدام العاملات إلى رفع بدل الترخيص للمكاتب المرخصة إلى مليون ليرة للترخيص أول مرة و٣٠٠ ألف ليرة لمن يريد تجديد الترخيص سنوياً.

وفرض مشروع القانون الذي يدرس في مجلس الشعب وحصلت «الوطن» على نسخة منه غرامات مالية مشددة وصلت إلى مليوني ليرة بحق كل من مارس استقدام أو تشغيل عاملات من دون ترخيص، مؤكداً فرض عقوبة الحبس لمدة أقصاها سنتان إضافة إلى إغلاق المكتب لمن يقوم بهذا الفعل.

ونص المشروع على فرض غرامة مالية مقدارها ٥٠٠ ألف ليرة بحق كل من استقدم عاملة على اسم مستفيد وهمي بغية تشغيلها بأجر يومي أو يومي في أماكن متعددة أو لغير الغرض الذي استقدمت لأجله، مؤكداً فرض الغرامة ذاتها على كل صاحب مكتب خالف التزامه بتسجيل التنازل عن الخدمات المقدمة من العاملة من المستفيد الأول إلى المستفيد الثاني لدى إدارة الهجرة والجوازات.

وحدد المشروع غرامة مالية مقدارها ٣٠٠ ألف ليرة على كل صاحب مكتب يخالف التزامه بإتمام إجراءات الحصول على ترخيص العمل والإقامة للعاملة خلال مدة ثلاثين يوماً من اليوم التالي لدخولها البلاد، مشيراً إلى العقوبة ذاتها بحق كل صاحب مكتب مارس في مكتبه المرخص نشاطاً أو عملاً غير مرخص له به وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

وأكد المشروع أن يعاقب أصحاب المكاتب الذين يقومون في أعمال الوساطة في استقدام وتشغيل العاملات لمكاتب غير مرخصة بغرامة مالية بلغت ٣٠٠ ألف ليرة، موضحاً أنه يعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يستقدم عاملة لا تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها قانوناً ومن تقاضى مبالغ إضافية على المبلغ المحدد كبدل أتعاب.

وبين المرسوم أنه يعاقب كل من غير مقر مكتبه من دون الحصول على موافقة من الوزارة بغرامة مالية تصل إلى ٢٠٠ ألف ليرة إضافة إلى أنه يتم إلغاء ترخيص مكتبه، مؤكداً أنه تفرض الغرامة ذاتها على كل صاحب مكتب افتتح فرعاً لمكتبه في المحافظة المرخص له بالعمل فيها أو خارجها.

وأشار المشروع إلى فرض غرامة ٣٠٠ ألف ليرة بحق كل من استقدم عاملة ثبت إصابتها بمرض سار أو معد أو مزمن أو عاهة جسدية أو ذهنية لا تمكنها من العمل أو كانت حامل قبل دخولها البلاد.

- رفع بدل الترخيص للمكاتب إلى مليون ليرة أول مرة و٣٠٠ ألف عند التجديد
- ١٧ مكتباً مرخصاً في البلاد يعمل في استقدام العاملات

## طرطوس حددت أسعارها التأشيرية للحمضيات

الوطن- محمد حسين

أكد محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى تخصيص الحكومة مليار ليرة لتسويق الحمضيات في الساحل السوري عبر فرعي السورية للتجارة بطرطوس واللاذقية بهدف تخفيف العبء عن الفلاح الذي ينتظر الموسم ليستعين بثمنه على قضاء حاجاته و ذلك خلال الاجتماع النوعي للبحث في قضية التسويق.

بدوره طالب رئيس اتحاد فلاحي طرطوس مضر أسعد بتحديد سعر ثابت لأصناف (أبو صرة- هجين- سازتوما) لتحفيز السوق إيجاباً لمصلحة الفلاح ومدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك تحدث عن ضرورة تحديد السعر حسب الأسعار الرائجة وضرورة سبر السوق لتحديدها.

واقترح عضو المكتب التنفيذي المختص أن يتجاوز السعر الأدنى لقيمة كلفة الإنتاج وهي ٦٢ للكيلو حسب مديرية الزراعة مشيراً إلى أن ثمن العبوة يتجاوز ٣٠٠ ليرة أي بما يعادل نصف ثمن الحمضيات فيها وهذه كلف إضافية على المزارع.

مدير فرع السورية للتجارة علي سليمان تحدث عن ضرورة تحديد سعر عادل لا يلحق الضرر بأي طرف.

وحول أماكن استلام المحصول أشار لوجود مركزين واحد في منطقة سمكة والآخر في أبو عفصة حيث تتركز مناطق زراعة الحمضيات.

وخلال الاجتماع تم الاتفاق على تحديد سعر خمس ليرات للفرز والعتالة وسعر تأشيري للأصناف الثلاثة وهو (٥٠) (٧٠) (٩٠) ووجه المحافظ بتخصيص صهريج للمازوت يخصص للسيارات التي تنقل الحمضيات وكذلك العمل على تأمين سيارات من الجهات العامة لنقل الحمضيات لمن يريد من المزارعين على أن يتحمل كلفة المازوت فقط.

وتم تشكيل لجنة برئاسة عضو المكتب التنفيذي وعضوية اتحاد الفلاحين وممثلين عن الزراعة والتجارة الداخلية ومحروقات والسورية للتجارة مهنتها التنسيق اليومي والمتابعة لتصريف وتسويق أكبر كمية ممكنة من الحمضيات في المحافظة البالغ إنتاجها التقديري هذا الموسم حوالي ٢٥٠ ألف طن.

### قطار لنقل الحصويات بكلفة تفوق الـ١٦ مليار ليرة

# وزير النقل لـ«الوطن»: ٦ مليارات إيرادات سنوية متوقعة ويؤمن حاجة الساحل من الحصويات

فادي بك الشريف

أوصت لجنة الخدمات والبنى التحتية في رئاسة مجلس الوزراء بالموافقة على تنفيذ مشروع التفريعة السككية من مقالع حسياء وجندر إلى محطة شنشار لنقل مادة الحصويات إلى المنطقة الساحلية كمرحلة أولى وإلى باقي المحافظات كمرحلة ثانية على أن يدرج المشروع في خطة وزارة النقل وينفذ من قبلها، كما تقوم وزارة النفط والثروة المعدنية بتنفيذ ما يخصها من تجهيز لمقالع حسياء والساحات اللازمة لاستثمار المشروع. ، حيث جاءت هذه التوصية بناء على كتاب وزارة النفط والثروة المعدنية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف وزير النقل علي حمود أن التكلفة التقديرية للمشروع تقدر بـ١٦،٨ مليار ليرة سورية بما فيها مواد وأعمال إنشاء القسم العلوي للخط الحديدي وخطوط السكك الحديدية في المحطات اللازمة للتحميل والتفريغ وساحات التخزين في كل من محطات المقالع في حسياء وسمريان في طرطوس ومحطة بانياس وشربيت في اللاذقية.

ولفت حمود إلى أن للمشروع أهمية كبيرة في تأمين حاجة محافظتي اللاذقية وطرطوس من الحصويات والإحضارات اللازمة لأعمال التشييد والبناء من مناطق توافرها في مقالع حسياء، علماً أن دراسة المشروع التنفيذية أصبحت جاهزة، وسيتم البدء بالتنفيذ مطلع العام القادم.

موضحاً أنه بموجب المشروع سيتم نقل الرمل والبحص ذي الجودة العالية في مقالع حسياء في حمص إلى طرطوس واللاذقية، ناهيك عن استخدام مواد الحصويات للبناء والطرق، مع إمكانية النقل بكميات كبيرة وفترة زمنية قصيرة، منوهاً بأن المشروع هو بالتنسيق مع المؤسسة العامة للجيولوجيا.

كما بيّن وزير النقل أن الاحتياجات السنوية لمحافظتي اللاذقية وطرطوس من الحصويات تقدر بحدود مليوني متر مكعب بما يعادل ٣،٦ ملايين طن، مؤكداً أن المشروع سيساهم في تخفيض أسعار الإحضارات الحصوية بحدود ٣٥ بالمئة، كما أن الإيرادات المتوقعة السنوية من أجور النقل وفق التعرفة الرسمية الحالية هي بحدود ٦ مليارات ليرة سورية، لافتاً إلى تشغيل وعودة قطارات الشحن ونقل البضائع بين اللاذقية- طرطوس- حمص وصولاً إلى شنشار وتشغيل قطار الركاب في حلب.

هذا وأشار تقرير لوزارة النقل (حصلت «الوطن» على نسخة منه) إلى أن المجموعات الإرهابية المسلحة قامت بتخريب شبكة السكك الحديدية وتفجير القطارات والخطوط وفك جبائر ومثبتات الخط الحديدي والقضبان والعوارض الحديدية والخشبية، كما أن طول الشبكة السككية يبلغ ٢٤٥٠ كم، وقامت العصابات الإرهابية المسلحة بتدمير ١٧ جسراً على مستوى الشبكة السككية، كما تعرض ١٨٠٠ كم للتدمير بشكل شبه كامل، الأمر الذي انعكس سلباً على نقل البضائع عبر النقل السككي.

وأشار التقرير إلى قيام الإرهابيين بتخريب قطار الركاب (حمص- حماة- حلب) عبر فك جبائر ومثبتات الخط الحديدي، ما أدى إلى جنوح القطار الذي يقل ٢٣٠ راكباً مدنياً، إضافة إلى قيام تركيا بسرقة للآليات والروافع ومعامل إنشاء الخطوط الحديدية وورش تعمير القطارات عبر أدواتها الإرهابية وبدعم من المخابرات والسلطات العثمانية بتسهيل سرقة وتفكيك السكك الحديدية ومعامل ومصانع إنشاء الخطوط الحديدية والمقطورات والعربات والآليات والمركبات والمخازن والمستودعات في محافظتي حلب وإدلب.

يشار إلى أنه تمت المباشرة بمشروع إنشاء المرفأ الجاف في المدينة الصناعية في حسياء وساحة الحاويات وتفريعتها السككية من محطة خنيفيس الجديدة إلى المدينة الصناعية بطول ١٢ كم، كما يتم العمل على تطوير الخط الحديدي من طرطوس إلى حمص إلى محطة مهين باتجاه مناجم الفوسفات من أجل استيعاب نقل الحمولات وخاصة الفوسفات من المناجم إلى مرفأ طرطوس.

تركيا سرقت الآليات ومعامل إنشاء الخطوط الحديدية

## «التحطيب» يعود بقوة إلى السويداء

السويداء-عبير صيموعة

يبدو أن مسلسل الجرائم المرتكبة في حق الأشجار الحراجية في المحافظة انتقل بعد إبادة معظمها إلى البساتين الخاصة والأشجار المثمرة إذ اشتكى أصحاب البساتين من تعرض كثير من أشجارهم المثمرة والتي يتجاوز عمر بعضها العشرين عاماً إلى التحطيب فضلاً عن أشجار الكرمه.

رئيس دائرة حراج السويداء أنس أبو فخر أكد لـ«الوطن» وجود تعديات عديدة على حراج المحافظة والأملاك الخاصة لافتا إلى أن أكثر المناطق التي تم الاعتداء عليها هي غابة العين وغابة القريا موضحاً أنه منذ بداية الأزمة وحتى هذا التاريخ تم الاعتداء على ٦٠٠ هكتار تم قطعها بشكل جائر من حراج المحافظة.

وأوضح أبو فخر أنه ورغم تعرض دوريات الضابطة الحراجية إلى الاعتداءات من مجموعات تحمل السلاح والتي كانت السبب في الحد من أعمال الضبط والمصادرة إلا أن الدوريات الحراجية استطاعت تنظيم ١٠٧ ضبوط حراجية نجم عنها حجز ٧ سيارات ومصادرة دراجة نارية ومنشار آلي عدد ٥ ومنشار يدوي عدد ٨ ومصادرة ٧ أطنان من الخشب الصناعي كما جرى تنفيذ ٩ قرارات من أصل ١٩ قرار نزع اليد عن أراضي حراجية جرى كسرها وتحويلها إلى أراض زراعية وإشادة أبنية ضمن بعض المناطق الحراجية الأخرى.

لافتاً إلى أنه تم حالياً تشكيل حراسة لحماية الغابات الحراجية من الاعتداءات كما جرى فتح مخازن خاصة لاستجرار الأحطاب المرخص لها من خارج المحافظة وبيعها للمواطنين بشكل أصولي لرفع الأذى القائم على الحراج ولإنهاء عملية بيع الأحطاب الحراجية.

وأشار أبو فخر أنه تم بدء العمل بالتحريج الصناعي لغابتي العين والقريا اللتين تعرضتا لعمليات قطع جائر وسيتم تحريجهما بشكل كامل حيث تبلغ مساحة التحريج التي سيتم تنفيذها ١٧٨ هكتاراً.

لافتاً إلى أن عدد الغراس الحراجية الجاهزة للتوزيع نحو ١١٥ ألف غرسة بدأت عمليات توزيعها ١/١١ /٢٠١٧ وستستمر حتى ١/٥/ ٢٠١٨.

### ٥٠ بئراً لتحسين الواقع المائي في اللاذقية

# دويبة لـ«الوطن»: ١٩٦ مليون ليرة سورية تحصيلات تشرين الأول

اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد مدير عام مؤسسة المياه في اللاذقية منذر دويبة أن الواقع المائي في المحافظة جيد بشكل عام، مشيراً إلى أن المؤسسة تستغل فترة أشهر الشتاء بإعداد الدراسات المناسبة لتنفيذ مشاريعها الجديدة للتخفيف من حالات الاختناقات التي حدثت الصيف الماضي.

وحول أهم المشاريع المائية، أوضح دويبة في تصريح خاص لـ«الوطن» أن مشاريع استبدال القساطل تعد من أهم المشاريع وذلك لضمان وصول المياه بالشكل الأمثل للمواطنين والتخفيف من الفاقد المائي للمؤسسة، مبيناً أنه خلال زيارة وزير الموارد المائية ومحافظ اللاذقية للمؤسسة الشهر الماضي تم التشديد على أهمية هذه المشاريع، واستعدادهما التام لدعم المؤسسة لإجراء الاستبدالات بأطوال كبيرة خلال العام القادم قد يصل بعضها إلى ١٠٠ كم.

وبيّن دويبة قيام المؤسسة باستبدال عدد كبير من القساطل المكلسة والمهترئة وزيادة قطرها في الأحياء التي شهدت زيادة سكانية لتتناسب مع عدد المواطنين المقيمين فيها.

ولفت دويبة إلى عمل المؤسسة على زيادة الوارد المائي في المحافظة عبر حفر الآبار، مؤكداً أنه تم تنفيذ ٥٠ بئراً خلال عامي ٢٠١٥ – ٢٠١٦.

إضافة إلى تنفيذ ثلاثة خزانات مع ملحقاتها خلال العام الحالي، سعة كل خزان منها ألف م٣، وخط ضخ بطول ٧، ٥ كم.

وأضاف مدير مياه اللاذقية: يتم العمل حالياً على حفر ٩ آبار جديدة مدعومة من خطة الطوارئ في وزارة الموارد المائية بمبلغ لا يقل عن ٥٠٠ مليون ليرة سوريّة، على حين تم حفر ٨ آبار في العيدية حيث تم البدء بتنفيذ خط الضخ كما سيتم خلال الفترة المقبلة إعادة تأهيل محطة السخابة وبناء خزان أرضي بسعة ٥٠٠ م٣، لدعم محور بيت ياشوط.

كما أشار دويبة إلى حفر ٦ آبار لإرواء قرية الحويز، وعزلها عن محور عنيزي سيانو، موضحاً أنه تم بناء خزانين: «أرضي سعة ٥٠٠ م٣ وعال سعة ٢٠٠ م٣»، لافتاً إلى أنه سيتم مد خط ضخ بطول ٥، ٥ كم خلال العام الجاري، مع الإعلان عن توريد التجهيزات الكهربائية والميكانيكية ومن المتوقع دخول المشروع في الاستثمار نهاية النصف الأول من العام القادم.

وفي كفر دبيل، كشف دويبة عن اقتراب انتهاء تنفيذ حفر آبار المنطقة لدعم قرية حرف المسيترة، ليدخل الاستثمار خلال العام الحالي وذلك بمساعدة منظمة اليونيسف والصليب الأحمر، مشيراً إلى أن المشروع يشكل المرحلة الثانية من المشروع الإستراتيجي لإرواء حرف المسيترة بالكامل.

وأشار دويبة إلى حفر ١٤ بئراً في قرى الصفاف والجندريه والبهلولية، مبيناً أن غزارتها جيدة وبعضها دخل في الاستثمار على حين بعضها الآخر معدّ لدعم مدينة اللاذقية في حالات الطوارئ، كما تتم إعادة تأهيل محطات آبار الشجرة الجديدة في كسب بقيمة ٢٤٠ مليوناً مقدمة من الخطة الإسعافية من الوزارة.

ولفت مدير المياه إلى مشروع جديد لبناء محطة ضخ على نبع نهر السن وخزان بسعة ٦ آلاف م٣، بجانب خزانات قرفيص الرئيسية بالتنسيق مع الهيئة العامة للموارد المائية، مبيناً أن المشروع سينفذ خلال عام ٢٠١٨ لإنتاج ٥٠ ألف م٣ يومياً الأمر الذي سيحسن الواقع المائي في المدينة وجبلة والقرداحة وريفهما.

وذكر دويبة أن حاجة المحافظة اليومية من المياه تبلغ ٤٧٠ ألف م٣ وخاصة في فصل الصيف حيث يزداد الاستهلاك بشكل عام، لافتاً إلى أن إنتاج المؤسسة بحدود ٣٧٥ ألف م٣، بنسبة عجز تصل إلى ٢٠ بالمئة، وتسعى المؤسسة لتداركه خلال الأعوام القادمة ضمن مشاريعها الإستراتيجية وأهمها مشروع تصفية ١٦ تشرين لإنتاج ٨٥ ألف م٣ يومياً.

وحول الجباية، قال دويبة: إن نسبة تحصيل الجباية خلال المرحلة الماضية ليست بالشكل المرضي، وذكر أن الأسباب تعود لتباطؤ بعض مؤسسات القطاع العام بتسديد الالتزامات المالية، إضافة إلى تقاعس بعض المواطنين عن دفع مستحقاتهم تجاه المديرية.

وشدد دويبة على اتخاذ المؤسسة إجراءات صارمة لتحصيل حقوقها المالية سواء من القطاع العام أم المشتركين من المواطنين كتطبيق نظام الاستثمار بأن كل من يتخلف عن دفع ٦ فواتير يتم قطع المياه عنه في حال كان منزلاً أم مؤسسة عامة.

ولفت دويبة إلى أن تطبيق هذه الإجراءات ساهم في رفع نسبة التحصيل خلال الشهر الماضي وبلغت ١٩٦ مليون ليرة سورية، على حين كانت النسبة خلال شهر أيلول ٩٩ مليون ليرة فقط، في مؤشر واضح لارتقاء نسبة الجباية وفق الإجراءات المتخذة، مؤكداً استمرارية العمل وفقها حتى تحصيل كامل حقوق المديرية، داعياً المشتركين إلى تسديد التزاماتهم التي تعود بالفائدة عليهم وعلى المؤسسة معاً.

لافتاً إلى أن المؤسسة ستقوم خلال العام القادم بالبدء بتنفيذ المرحلة الأولى لجرّ المياه من نبع السن.